http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1668) السنة السابعة - الاحد (6) كانون الاول 2009

المفوضية الأممية تدعو دول أوروبا لقبول المزيد من اللاجئين

٤ ملايين لاجئ عراقي أكثر من نصفهم مهجرون في الخارج

بغداد / المدى والوكالات

تقول منظمة الأمم المتحدة ان مصطلح اللاجئ ينطبق على الأشخاص الذين اضطروا لعبور حدود بلدهم خوفاً على حياتهم، أما أولئك الذين اضطروا لمغادرة ديارهم هرباً من خطر يهدد حياتهم ليستقروا في أنحاء أخرى من البلاد نفسها فيندرجون تحت اصطلاح النازحين.

وأكد تقرير الاتجاهات العالمية السنوي الصادر عن المفوضية، ان عدد «المهجرين» حول العالم بحلول نهاية عام ٢٠٠٨ حوالي ١٦ مليون لاجئ و٢٦ مليون نازح، وان أعداد النازحين يزداد بوتيرة أسرع من عدد اللاجئين بسبب تغير طبيعة النزاع حيث أصبحت غالبية النزاعات في الوقت الراهن تدور داخل البلد نفسه مقابل تضاؤل عدد النزاعات بين الدول.

وأشارت المنظمة الدولية إلى أن العراق يقع في المركز الثاني من ناحية كثرة أعداد اللاجئين بعد كولومبيا، حيث أشارت إلى الدول التي يفوق عدد النازحين فيها مليون شخص، كولومبيا: ٣ ملايين، العراق: ٢,٦ مليون، باكستان: ٢,٥ مليون، السودان: ٢ مليون، جمهورية الكونغو الديمقراطية: ١,٥ مليون، الكونغو: ١,٣ مليون، أوغندا: ١,٢ مليون.

ومشكلة اللاجئين العراقيين الذين أجبرتهم الظروف الأمنية الصعبة التي تمر بها البلاد منذ عام ٢٠٠٣، هي من المشاكل المستعصية، التي لم تعالج بطريقة تضمن كرامة ومستقبل العوائل المهجرة سواء داخل العراق، أم خارجه، لا من قبل القوات الغازية، ولا من قبل الحكومات الاربع التي نصبت من قبلها.

اما عدم ايجاد حلول مناسبة لهذه القضية، فإن البعض يرجعها إلى عدم وجود بيئة آمنة يمكن للاجئين العراقيين العودة إليها، وسط عدم عمل ورغبة الحكومات المتعاقبة في العراق في ايجاد حلول لها، بينما يرى البعض الآخر، أن العودة متعلقة بالمصالحة الوطنية، وعلل رئيس مجلس النواب إياد السامرائي عدم وجود انجاز حقيقي ملموس في مشروع المصالحة الوطنية داخل العراق بوجود الأعداد الكبيرة للمهجرين خارج البلاد.

وتقدر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة أعداد العراقيين الذين نزحوا في أعقاب الحرب بحوالي ٤,٤ مليون لاجئ، ويتضمن هذا العدد ٢,٢ مليون نازح داخل العراق، بينما يتوزع حوالي ٢,٢ مليون لاجئ على دول الجوار، وبشكل أساسي في كل من سوريا والأردن ومصر، ويوجد حتى الآن، بحسب إحصائيات المفوضية، حوالي ١,٤ مليون عراقي في سوريا، وأكثر من نصف مليون في الأردن، وأعداد أخرى في كل من مصر ولبنان وتركيا والخليج العربي.

واجه العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحديات كثيرة أدت إلى تعرض الأفراد إلى انتهاكات خلفت حزمة من المشاكل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والصحية، وغيرها، فضلاً عن فقدان الأرواح وزيادة أعداد الأيتام والأرامل بنسب كبيرة، اضطر كثير من العراقيين إلى الهجرة تاركين أعمالهم وممتلكاتهم ومصادر رزقهم، هرباً من أن تطالهم أيادي القتل والخطف والإذلال.

وتواجه الأمم المتحدة حاليا صعوبات لتأمين أموال دولية لدعم ما يصل إلى مليوني لاجئ عراقي في كافة أرجاء منطقة الشرق الأوسط في ظروف المنع المفروض عليهم من ممارسة العمل في الدول المضيفة. وبعد أكثر من ست سنوات على حرب العراق، لا يزال حوالي مليوني عراقي عالقين في الدول المجاورة.. وتتزايد المخاوف من أن الدعم الدولي لهم في طريقه إلى التلاشي، ما يهدد في الأمد الطويل بإثارة المزيد من الاضطرابات الإقليمية.

وطلبت المفوضية الأممية للاجئين UNHCR تمويل ميزانية تشغيلية للعام ٢٠١٠ بمبلغ ١٦٦ مليون دولار لمواجهة المتطلبات الضرورية لعدد من اللاجئين العراقيين يصل إلى مليون ونصف المليون لاجئ في سوريا.

وجمعت المفوضية الأممية فقط ٥٥ مليون دولار وبواقع ٨٣ مليون دولار دون ميزانية العام ٢٠٠٩. كما أخذت كافة جهود المفوضية تواجه التحديات، ويخشى المراقبون من أن يؤدي تضاؤل المعونة إلى خلق المزيد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية- التطرف والعنف بين مجتمع اللاجئين.

وفي حين أن الحديث عن الاستقرار الوهمي في العراق يعكس صداه دولياً، فإن أكثر من ١٠٠٠ لاجئ جديد يستمرون في التسجيل لدى المفوضية على مستوى الإقليم شهرياً. وهذا الرقم مطابق تقريباً لعدد العراقيين ممن يعودون إلى العراق أو تتحقق إعادة توطينهم في بلدان ثالثة. ومع اقتراب الانتخابات العراقية المقرر إجراؤها في كانون الثاني القادم، هناك احتمالات من تجدد عدم الاستقرار، ما سيثير موجة جديدة من اللاجئين..

في مقر UNHCR بدمشق، يتجمع مئات اللاجئين وعلى نحو متواصل، وهم يسعون جاهدين الى الحصول على المساعدة. «ليس لديّ شيء، وبحاجة حقاً للمساعدة» قالها أبو علي- من دون أن يكشف عن اسمه، حيث وصل إلى سوريا من بغداد قبل ثلاثة أشهر فقط في ظروف الهروب المستمر من العنف: «اضطررت للمغادرة.. يقولون بأن الأمن قد تحقق، ولكن على أرض الواقع فالقصة مغايرة.. فما زال القتل على الهوية جارياً.» شأنه شأن الكثيرين من اللاجئين المشتتين في أنحاء المنطقة، بخاصة سوريا والأردن، يُعاني أبو علي من نفاد مدخراته وقلقه المتزايد بشأن محنته في ظروف حرمان اللاجئين من العمل من قبل السلطات المحلية- وليس راغباً في العودة إلى الوطن بسبب استمرار العنف. ويبقى دعم المفوضية شريان حياته الوحيد. لكن المفوضية تعترف بأن الاهتمام الدولي والدعم المالي يبتعد عن الأزمة، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على تلبية الحاجات الضرورية للاجئين الذين طال أمد هجرتهم.«الحقيقة هي أن هناك تاريخاً محدداً لنفاد العمليات المبرمجة للمفوضية، والتصور القائم هو أن اهتمام الرأي العام والمانحين بالشأن العراقي قد نفد في وقت بالغ الحرج. ولكن على الناس أن لا يتصوروا انتهاء حالة اللاجئين،» وفقاً لاندرو هاربر رئيس وحدة المفوضية للعراق. وأضاف هاربر: إن حالة نمو الفقر بعد خمس سنوات من اللجوء دون أن يُسمح للاجئين بالعمل وفقاً للقانون، جعلت حاجاتهم أشد إلحاحاً أكثر من أي وقت مضى. الكثيرون يعتمدون على توفير طعامهم من خلال المساعدة النقدية، وهذه المساعدة تخضع الآن لظروف اضطرارية باتجاه تقليصها نتيجة عجز الميزانية.

في سوريا، الأردن، ولبنان، تنتشر حكايات الدعارة، تشغيل الأطفال، والزيجات القسرية وعلى نحو واسع بالعلاقة مع محاولات اللاجئين اليائسة لتوفير حاجاتهم الأساسية. تقول كل من حكومة سوريا والأردن بأن اللاجئين يتمتعون بحرية الحصول على الخدمات الطبية والتعليمية المجانية في كلا البلدين، وهذه تكلف كل منها أكثر من بليون دولار سنوياً، وتشكو من محدودية الدعم الدولي. وفي نفس الوقت، تقول المفوضية الأممية للاجئين بأن الأمر يعود إلى الدول الأوربية لتنهض الآن، تزيد مساهمتها، وتتحمل العبء عن طريق زيادة الدعم المالي، وترفع استعدادها لقبول المزيد من اللاجئين.

وتبدو الحلول المتاحة في بلدان مثل الأردن وسوريا قليلة في هذه اللحظة، وهي أصلاً موطن لمئات الآلاف من اللاجئين بما يترتب على ذلك من أعباء اقتصادية وتحديات اجتماعية.. وهي غير راغبة في قبول البقاء الطويل، كما انها تمنع نشاطات تُلمّح إلى اندماج اللاجئين. ولكن في حين حصلت حالات طرد عراقيين لاجئين في البلدان المضيفة «المملكة المتحدة، السويد...»، فلم تظهر علامة على طرد كافة اللاجئين. كذلك هناك إعادة توطين محدودة للغاية بحيث تشكل قطرة في محيط العدد الإجمالي للاجئين. تمت إعادة توطين ٣٣ ألفاً فقط من اللاجئين العراقيين منذ العام ٢٠٠٧.

وفي نهاية المطاف تتفق المفوضية الأممية للاجئين والمنظمات غير الحكومية التي تتعامل أيضاً مع اللاجئين، على أن عودة اللاجئين إلى ديارهم هي السبيل الوحيد والفعلي لحل هذه الأزمة. لكنهم يقولون أيضاً بأنه لا يمكن إجبار العراقيين على العودة حتى يحين الوقت المناسب.

وخلال العام الماضي ٢٠٠٨، بدأ عدد قليل من اللاجئين العودة إلى ديارهم نتيجة تحسن الظروف الأمنية في بغداد. ومع ذلك، فأغلبية اللاجئين يقولون بأن الظروف الحالية في بغداد ليست آمنة على نحو كاف لتسمح لهم بالعودة، وعليه فهم يفضلون التريث والبقاء في منفاهم في الوقت الحاضر.

وتعهدت واشنطن بتوطين ما لا يقل عن ١٧ ألف عراقي في الولايات المتحدة في السنة المالية ٢٠١٠ التي تنتهي في أيلول مقارنة مع قرابة ١٩ ألفا هذا العام، من بينهم ٦٠٠٠ يعيشون في سورية. وكانت الولايات المتحدة استقبلت نحو ١٤ ألف لاجئ عراقي في السنة المالية ٢٠٠٨ و١٢٠٠ فحسب في سنة ٢٠٠٧. وأوضح شوارتز مساعد وزيرة الخارجية، أن الحكومة الأميركية خصصت ٣٨٦ مليون دولار معونات للاجئين العراقيين في السنة المالية ٢٠٠٩. وأضاف: «نحن نقر بأن إعادة التوطين ليست هي الحل للعدد الكبير من اللاجئين العراقيين أو غيرهم. ويوجد ١٦ مليون لاجئ في العالم ويجب إيجاد حل لهؤلاء اللاجئين «العراقيين» الذين يعتبرون لأسباب مختلفة الأكثر عرضة للخطر». وطالب الحكومة العراقية بأن تفعل «الكثير» لمساعدة العراقيين الذين يريدون العودة إلى الوطن ومن بينهم الذين فروا إلى سورية.

ومن الجانب العراقي فان إجراءات الحكومة المختلفة والتي كان الهدف منها ترغيب اللاجئين العراقيين في العودة إلى بلادهم مرة أخرى كتحمّل نفقات العودة إلى الوطن يبدو أنها لم تفلح في إقناع كثير منهم ممَن يعتقد أن الوضع في بلدهم ما زال يحتاج كثيراً من العمل، لا سيما بعد الشروط القاسية التي تضمنتها تلك المنحة، كالتوقيع على تعهد يمتنع الشخص بموجبه من مغادرة العراق لمدة خمس سنوات قادمة، هذا إن حصل على تلك المنحة بطبيعة الحال.

حياة بائسة

البحرية ستكون أول سلاح جاهز في الجيش العراقي بعد عامين

لندن / وكالات

قال الضابط البريطاني المشرف على تدريب قوات البحرية العراقية في البصرة ماكمايكل فيليبس: ان المتمردين ما زالوا يشكلون الخطر الأساسي على منصات تحميل النفط في جنوب العراق، إضافة إلى مصادر الخطر الأخرى مثل «القرصنة والقطع البحرية الإيرانية التي تعمل في المنطقة».

وجاء تصريح فيليبس بمناسبة وصول مجموعة من الجنود والضباط البريطانيين مجدداً إلى العراق للبدء في تدريب قوات البحرية العراقية لجعلها قادرة على الدفاع عن المنافذ المائية للعراق ومنصات تحميل النفط وخطوط الملاحة في الخليج المؤدية إلى شط العرب.

وجاءت عودة القوات البريطانية إلى العراق بعد خروجها السريع منه في تموز الماضي بسبب عدم تمكن الحكومتين البريطانية والعراقية من التوصل إلى اتفاقية تسمح بتمديد فترة الانتداب الممنوحة للقوات البريطانية في العراق في نهاية حزيران الماضي. وعادت القوة البريطانية المؤلفة من نحو ١٠٠ جندي وضابط عقب توصل الحكومتين أخيراً إلى اتفاق.

وكتبت صحيفة «التايمز»، أن القوة البريطانية لم تعد إلى القاعدة العسكرية ذاتها التي كانت تتركز فيها القوات البريطانية قبل خروجها من العراق في مطار البصرة والتي تم تسليمها للقوات الأميركية، وأجريت ترتيبات خاصة جديدة من جانب الحكومة العراقية لاستضافة الجنود والضباط البريطانيين.

ووفقاً لفيليبس هناك لدى العراق حاجة ماسة للاحتفاظ بسلاح للبحرية في مياه الخليج، إذ أن منصتي تحميل للنفط عملاقتين تقعان في هذه المنطقة ويجري من خلالهما تصدير ما نسبته ٨٥ في المائة من نفط العراق. وتعمل المنصتان على مدار الساعة بلا توقف وتقعان على بعد ١٧ ميلاً فقط من الحدود مع إيران، في منطقة مازالت الحدود المائية والبرية فيها متنازعاً عليها بين البلدين. المنصة الأولى تدعى منصة تحميل البصرة والثانية تدعى منصة خور العمية وهي الأقرب إلى الحدود الإيرانية.

وكانت القوات العراقية والإيرانية خلال الحرب بين البلدين في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٨ تبادلت السيطرة على خور العمية أكثر من مرة، حيث ما زالت آثار الرصاص والقصف بادية للعيان فيها، إضافة إلى عدد كبير من القطع البحرية الغارقة في الماء هناك، إذ أن القوات الأميركية والبريطانية قد دمرت بلا استثناء كل المراكب التي كانت راسية في الموانئ العراقية في شط العرب في الأيام الأولى للحرب على العراق في ايار ٢٠٠٣.

وتقدر عائدات العراق من النفط الذي يجري تصديره من هذه المنطقة بنحو ١٠٠ مليون دولار يومياً، ما يجعل منصات تصدير النفط مستهدفة، وبالتالي يعطي أهمية للدور الذي يلعبه سلاح البحرية لحمايتها. وقال فيليبس أنه في عام ٢٠٠٤ تعرضت منصة التحميل في خور العماية إلى هجوم إرهابي قد تم إفشاله بعد أن اعترضت البحرية الأميركية زورقاً للمتمردين كان محملاً بكمية كبيرة من المتفجرات على بعد ٥٠ متراً فقط من المنصة في عملية قتل فيها ٣ من المارينز.

وقال فيليبس الذي يحافظ دائماً على الخروج إلى العمل مسلحاً بكامل عدته وعتاده: ان قوات البحرية مضطرة للبقاء متيقظة على الدوام في المنطقة لأن مئات من القطع البحرية، ومن ضمنها سفن صيادي الأسماك وقوارب المهربين، تمر قرب منصتي التحميل يومياً في الممر المائي الذي لا يتجاوز عرضه الميلين وكثيراً ما تضل أعداد منها طريقها وتجد نفسها قرب المنصات، ما يتطلب يقظة خاصة من جانب سلاح البحرية.

وتوقع فيليبس أن تصبح البحرية العراقية قادرة خلال عامين على تحمل مسؤولية حماية المنافذ البحرية العراقية في شكل كامل لوحدها من دون مساعدة أجنبية. وأشار فيليبس إلى أن سلاح البحرية العراقي بني من جديد لأن سلاح البحرية قد دُمّر بالكامل أثناء الحرب عام ٢٠٠٣. وقال ان أول سفينة حربية تسلمتها البحرية العراقية بدأت العمل يوم الثلاثاء الماضي، ويبلغ طولها ٥٠ متراً مزودة بمدفع من عيار ٣٠ ملم وتبلغ سرعتها ٢٣ عقدة بحرية. وكانت مجموعة من جنود البحرية العراقية البالغ عدد أفرادها ٣٤ جندياً تسلمت السفينة في ميناء لاسبيزيا الإيطالي وأبحرت فيها إلى ميناء أم قصر عبر المتوسط وقناة السويس في رحلة طولها ٥٠٠٠ ميل بحري دامت ٢٨ يوماً، وذلك لمنح البحارة العراقيين ثقة تامة في أعالي البحار.

وذكر فيليبس:أن الحكومة العراقية خصصت مبلغ ٦٠٠ مليون دولار لشراء عتاد خاص لبناء سلاح البحرية الجديد، بهدف جعله مستقبلاً قوة قائمة بحد ذاتها في مياه الخليج. لكنه قال انه من أجل تحقيق هذا الهدف ينبغي على جنود البحرية العراقيين أن يتعلموا كيفية استخدام الأجهزة الجديدة، وهو ما يقوم به المدربون البريطانيون حالياً. وأشار فيليبس إلى أن البحرية العراقية ما زالت تعاني من نقص في عدد أفرادها، وهناك تأخير في بناء قواعد ومنشآت لإقامة أفراد القوة البحرية، علاوة على عدم وضوح مواعيد وصول القطع البحرية التي من المفروض أن العراق اشتراها أو المقرر أن يشتريها ومواعيد دخولها في الخدمة العسكرية. بالإضافة إلى تعطل عملية التدريب بين الفينة والأخرى وعدم سيرها في شكل سليم لأسباب متنوعة، منها مثلاً تعطيل أحد التمرينات أخيراً بسبب عدم توافر الذخائر، أو اكتشاف أن سرعة أحد المراكب العسكرية قد انخفضت لأن القيادة العراقية قررت تركيب منصة إطلاق صواريخ ثالثة فوق المركب قد أثرت على سرعته.

وتوقع اللفتنانت في الجيش البريطاني روب لامب أن يكون سلاح البحرية بعد عامين السلاح الأول الجاهز من بين الأسلحة الأخرى في الجيش العراقي، مشيراً إلى أنه، رغم أن الحكومة العراقية قررت صرف ٥ مليارات دولار لبناء جيشها، فإن سلاح الجو العراقي ما زال حتى اليوم لا يملك أي طائرة عسكرية، كما أن الأسلحة الأخرى في الجيش ما زالت تعتمد على المساعدات التي يقدمها لها الجيش الأميركي.

من جهة أخرى، ذكر جنود أميركيون في قاعدة مطار البصرة أن القوات الأميركية التي حلّت مكان القوات البريطانية في هذه القاعدة حوّلت الحانة التي كان الجنود البريطانيون يقضون أوقات فراغهم فيها إلى قاعة للتسلية وُضعت فيها طاولة لكرة الطاولة وآلة كاريوكي موسيقية، وفيما أنزلت صورة إليزابث الثانية، ملكة بريطانيا عن الجدار واختفت، وحلّت مكانها صورة الرئيس الأميركي باراك أوباما. والأطرف من ذلك، قال الجندي ان قيادة القوات الأميركية أمرت بالتخلص من حاوية كانت معبأة بعلب البيرة خلّفها البريطانيون وراءهم أملين بالعودة بسرعة بعد ترتيب وضعهم مع الحكومة العراقية، حيث جرى وضع العلب والقوارير المليئة بالبيرة الإنكليزية في ساحة القاعدة وسارت فوقها الدبابات الأميركية لتدميرها. إذ أن القوات الأميركية تمنع الجنود من تناول الكحول، على عكس ما هو متبع في الجيش البريطاني.

وروى الجندي الأميركي لمراسل «التايمز» الذي زار القاعدة أنه نظراً لأن القوات الأميركية تمنع الجنود من اقتناء الكلاب والحيوانات الأليفة أو اصطحابها أثناء الخدمة، فقد أمرت لدى العثور على كلبين عندما وصل الجنود الأميركيون إلى القاعدة جنوب البصرة بالتخلص منهما، فتم ذلك بإطلاق الرصاص عليهما

دورية عراقية تجوب شط العرب

اطباء يؤكدون تسجيل أنواع جديدة من الإصابات بالسرطان

ازدياد ضحايا تلوث البيئة جراء المخلفات الحربية

بغداد / وكالات

يؤكد العديد من العلماء والأطباء إن الحروب التي خاضها العراق تسببت بسقوط الكثير من الضحايا المدنيين بصورة مباشرة وغير مباشرة، بدت تتجلى بشكل صريح من خلال الأمراض التي باتت تنتشر في العديد من المحافظات سيما من شهدت مناطقها معارك عسكرية.

حيث يزعم المختصون إن الكثير من الأمراض الخبيثة وانتشار الولادات المشوهة هي محصلة طبيعية للأجواء البيئية التي لا تزال ملوثة بسبب استخدام الأسلحة طيلة العقود الثلاثة الأخيرة. فيما يعزو البعض الى استخدام بعض الجيوش المتقاتلة أسلحة ذات تأثير بايلوجي مشع تسبب بظهور تلك الإصابات غير الطبيعية.

ويقول مسؤولون عراقيون: ان حالات الإصابة بالسرطان والتشوهات بين المواليد والمشاكل الصحية الاخرى زادت بحدة ويشتبه الكثيرون في أن يكون التلوث البيئي الواسع الناجم عن استخدام الاسلحة على مدار سنوات من الحرب سببا في ذلك.

ويقول جواد العلي طبيب الاورام في البصرة «رأينا أنواعا جديدة من السرطان لم تسجل في العراق قبل الحرب في ٢٠٠٣، أنواعاً من سرطان الالياف والعظام. وتشير تلك الحالات بشكل واضح الى الاشعاع كسبب».

وفي مدينة الفلوجة سبب ارتفاع كبير في حالات المواليد الذين يولدون موتى أو مشوهين أو مصابين بالشلل انزعاجا شديدا للاطباء. ويقول مسؤولون ان هناك الكثير من الوثائق تثبت استخدام اليورانيوم المستنفد في أسلحة القوات الامريكية وقوات التحالف خلال حربي عام ١٩٩١ و٢٠٠٣ ولكن من الصعب اثبات وجود صلة بين المعدن المشع والمشاكل الصحية التي يعانيها العراقيون. فالمنشآت الطبية العراقية محدودة وكان من المستحيل الاحتفاظ باحصاءات صحية دقيقة خلال سنوات العنف.

وفي البصرة على وجه التحديد -التي ضربتها سنوات من الحرب وغرقت في مستنقع من التلوث الزراعي والصناعي- يصعب على الاطباء التوصل لاسباب محددة للاصابة بالسرطان. فقد عاش سكان البصرة لسنوات بين تلال من المعادن الخردة منها أنقاض خلفتها الحرب حيث حملت الرياح غبار صدئها بني اللون الى منازل العراقيين وطعامهم ورئاتهم. وقالت بشرى علي من ادارة الوقاية من الاشعاع التابعة لوزارة البيئة « تشير معلوماتنا الى أن هناك أكثر من ٢٠٠ كيلومتر مربع من الاراضي جنوبي البصرة تحتوي على مخلفات الحرب بعضها ملوث بيورانيوم مستنفد».

ووجد تقرير لجريدة طبية تصدرها جامعة البصرة في ٢٠٠٧ أن معدل الوفيات بمرض السرطان لم يشهد ارتفاعا كبيرا ولكن نسبة الاطفال الذين يموتون بمرض السرطان في البصرة قفزت بنسبة ٦٥ بالمئة عام ١٩٩٧ وبنسبة ٦٠ بالمئة عام ٢٠٠٥ مقارنة مع نسبتها عام ١٩٨٩.

ويستخدم اليورانيوم المستنفد وهو معدن ثقيل في الاسلحة لاختراق المدرعات الثقيلة مثل الدبابات. ويثير ربطها بالمشاكل الصحية خلافا اذ تقول وزارة الدفاع البريطانية انه ليس هناك دليل «علمي أو طبي موثوق به» على ذلك. واستخدمت كميات كبيرة من اليورانيوم المستنفد أثناء حرب الخليج الاولى بعضها قرب مدينة البصرة. بحسب رويترز. وليس من المعروف مقدار ما استخدمته القوات الامريكية في الفلوجة ان كانت قامت بذلك أثناء المعارك التي كان معظمها من منزل الى منزل خلال هجومين على المدينة عام ٢٠٠٤. ولكن الجيش الامريكي استخدم الفسفور الابيض الذي يمكن أن يسبب حروقا بالغة اذا لمس البشرة وذلك لتحديد أهداف أو لإجبار مسلحي المقاومة على الخروج من مخابئهم.

وبعد مرور خمس سنوات يسجل الاطباء في الفلوجة عددا غير طبيعي من الاطفال المصابين بأمراض خلقية في القلب وتشوهات الانبوب العصبي الذي يتسبب في نمو غير طبيعي للحبل الشوكي والمخ ما يمكن أن يسبب الشلل والوفاة. وقال عبد الستار كاظم مدير مستشفى الفلوجة الرئيسي «الارتفاع الملحوظ في العيوب الخلقية للمواليد في هذا المستشفى دفع مجلسه الى تشكيل لجنة خاصة للتحقيق في تلك الحالات وتسجيلها». ويقول أطباء انهم لم يستطيعوا معرفة سبب ذلك على وجه التحديد. وهناك عدة عوامل يمكن أن تتسبب في ظهور تلك الحالات منها نقص حمض الفوليك خلال فترة الحمل.

وقال اخصائي في طب الاعصاب لدى الاطفال رفض نشر اسمه انه يرى ثلاث أو أربع حالات أسبوعيا لاطفال حديثي الولادة مصابين بعيوب في الانبوب العصبي في الفلوجة والمناطق المحيطة بها وهي منطقة يصل تعداد سكانها الى ٦٧٥ ألف نسمة. وحالات الاصابة بذلك المرض في بريطانيا هي أقل من واحد لكل ١٠٠٠ طفل. ومعظم عمليات الولادة في الفلوجة وحولها تتم في مستشفاها الرئيسي حيث يتم تسجيل ما يصل الى ٣٠ حالة يوميا تمثل حالات الاصابة بعيب في الانبوب العصبي منها نحو ١٤ لكل ١٠٠٠. وقال طبيب في الفلوجة رفض نشر اسمه «بعض الاسر تقرر انهاء الامر من البداية فيختارون انهاء حياة الطفل برفض اجراء عملية جراحية لهم. تسعون بالمئة من الاطفال الذين لا نعالجهم يموتون خلال عامهم الاول».

البحث عن التلوث الاشعاعي في المخلفات الحربية